ضوابط حركة «الحال» النحوية

د. فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك

ملخص

لقد استخدم العامل النحوي، على نحو مغالى فيه، للتحكم بحركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال، ذلك أن النحاة ربطوا أمر حركة التقديم بما عدّوه قدرة العامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه. والحق أن مثل هذا الربط يبدو بحاجة ماسة إلى الاختبار والتحقيق خاصة أنه يظهر للمتأمل غير قادر عل الاقناع والتفسير. وعليه، فإن هذه الدراسة تعمل على امتحان هذا الضابط، واقتراح أساس بديل لضبط حركة الحال تقدما وتأخرا.

ABSTRACT

It is well known that ancient and most of present grammarians connect the fronting of the state phrase to a position before what they call **'al-amil** «the regent» with **al-'āmil** itself, in terms of its being plastic or aplastic.

This study therefore attempts to examine the credibility of government hypothesis in dominating such **'amal**. It also tries to set out the principal that is believed able to replace the old one that is based on the regent's circumstances, and dominate both the fronting and the postposing of the **hal**.

ضوابط حركة «الحال» النحوية

مقدمة :

كانت نظرية العمل النحوي والعامل، كما هو الأمر في أبواب النحو المختلفة، ذات أثر مغالى فيه ــ إن لم تكن ذات أثر غير حقيقي على الاطلاق ــ في التحكم بحركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال؛ ذلك أن النحاة ربطوا أمر حركة التقديم بما عدوه قدرة العامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه. والحق أن مثل هذا يبدو بحاجة ماسة إلى اختبار وتحقيق خاصة أنه يظهر للمتأمل غير قادر على الاقناع والتفسير، وعليه، فإن هذه الدراسة تنصب على امتحان هذا الضابط، واقتراح أساس بديل قادر على الضبط والتفسير.

على أنه قبل البدء بالحديث في هذا الأمر، لابد من التنبيه على أن الكلام سوف لا يُعنَى كثيرا بجواز أو بعدم جواز نزول الحال في المواقع المختلفة، ولكن بحركته من موقعه الذي يظهر فيه إلى موقع آخر مقدم في المحل الأول. وعليه، فإن حظر تحرك الحال إلى موقع غير الذي يظهر فيه لايعني، بالضرورة، أن مجيء الحال، ابتداء في الموقع الذي حظر عليه الانتقال إليه، لحن.

نقد ضوابط النحاة على حركة الحال :

يأتي الحكم العام، المراد له أن يضبط حركة التركيب الذي يقوم بوظيفة الحال تقديما، وقد أُحكم ربطه (كما يوضح ابن مالك[1]) بمسألة تصرف العامل فيه وعدم تصرفه. فالحال يجوز تقدمها على العامل فيها إذا كان العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف. ويكون التصرف بقبول التأنيث والتثنية والجمع في الصفات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وبقبول ما سبق من علامات مضافا إليها التصرف ماضيا ومضارعا وأمرا في الأفعال. فالفعل (دعا)، على سبيل المثال، يجوز

(1) ينظر : بهاء الدين عبد الله بن عقيل : شرح ابن عقيل (مجلدان)، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، 646/1 ــ 648.

تقدم الحال عليه لأن هذا الفعل متصرف في نفسه، فهو يقوى[2] بالتالي، على التصرف في غيره، هكذا :

(1) **مخلصا** زيد دعا (...).

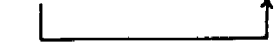

والصفة المتصرفة (راحل) قادرة على أن تصل بعملها إلى الحال المتقدمة عليها، في مثل :

(2) **مسرعا** ذا راحل (...).

في حين يذكر ابن مالك أن تقدم الحال على عاملها غير المتصرف كإسم التفضيل و(أفعل) التعجب، غير جائز، من قِبَل أن غير المتصرف لا يستطيع أن يعمل فيما قبله لضعفه؛ وبالتالي يكون مثل :

(3) * **ضاحكا** ما أحسن زيدا (...)، و

(4) * زيد **ضاحكا** أحسنُ من عمرو (...)

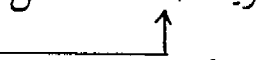

غيرَ أصولي.

ما أيسر أن يلاحظ أن النحاة لم يكونوا قادرين على إقناعنا بوجود علاقة منطقية واضحة تربط بين حركة الحال (بتقدمه) وظروف ما سموه هنا بالعامل.

فنظرية العامل[3] ليست دائما قادرة على تفسير المسائل وحل الاشكالات؛ وهي هنا غير مقنعة في ضبط حركة التركيب القائم بوظيفة الحال. وإذا كان النحاة قد نسبوا للعامل غير المتصرف العجز عن أن يعمل في الحال المتقدمة عليه، فقد نقضوا هذا عندما أجازوا تقدم الحال على عاملها غير المتصرف، كإسم التفضيل، حين يذكر للمفضّل حال، وللمفضل عليه حال أخرى، كالتالي[4] :

(5) زيد **مفردا** أنفع من عمرو **مُعانا**،

فحال المفضل (مفردا) تقدمت عل عاملها (أنفع) كما يتصورون، فما الذي نفخ القوة في هذا العامل ليغدو قادرا على إيصال عمله إلى (مفردا) المتقدم عليه، وقد كان قبل قليل عاجزا ؟ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الموضع، الذي كانوا يرون صلاحيته لوقوع الحال فيه، موضع ملبس عند التحقيق؛ ف(ضاحكا) الذي قالوا بعدم أصوليه تقدمه في (4)، على سبيل المثال، أوجبوا أن يذكر على النحو التالي[5] :

(6) زيد أحسن من عمرو **ضاحكا**.

هذا الموقع الذي أوجب للحال (ضاحكا)، في مثل هذا التركيب، ملبس؛ إذ من العسير على أحد أن يتصور أن (ضاحكا) حال من (زيد) لا من (عمرو). هذا، بالاضافة إلى ما يلاحظ من أن وقوع (ضاحكا)بعد (زيد) في (4) فيه ما فيه من تقوية للأفضلية، وتسويغ لها من أول الكلام.

---

(2) يحاول أبو علي الفارسي و عبد القاهر الجرجاني فلسفة قوة العامل على العمل وضعفه، في كتاب المقتصد في شرح الايضاح (مجلدان) : بتحقيق : كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1982؛ 673/1 ــ 675. وينظر في بعض هذا أيضا : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف (مجلدان)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1982، المسألة (31).

(3) من المعروف أن الدراسة اللغوية المعاصرة لا تعتمد (في نظرياتها النحوية العامة) نسقا واحدا من القواعد؛ وليس من غير الطبيعي اعتماد أكثر من نسق. وان نظرية العامل واحدة من تلك الأنساق ؛ ومن جملتها كذلك نظرية الحالات الاعرابية، ونظرية الربط الحالي، ونظرية المراقبة... إلخ. ينظر في هذا : الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية؛ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،49/1 ــ 50

(4) ابن عقيل 650/1 ــ 651

(5) السابق نفسه ص 648

ولما كان تعيين صاحب الحال محور قضية حركة الحال، في نظر هذه الدراسة، فإن النحاة[6] اعتمدوا لتعيين صاحب الحال هذا (ومع توافر شرط التصرف في العامل) اعتمدوافكرة عدم الالباس، كما اعتمدوا فكرة التناظر لتعيينه عند عدم أمن اللبس. فالأحوال فيما يلي :

(7) أ ــ لقيت هندا **مصعدا منحدرة،**

ب ــ لقيت زيدا **مصعدا منحدرا،**

متأخرة، وصاحب أو صاحبا الحالين متقدمان. ولقد ألمح النحاة إلى عدم اللبس في تعيين صاحب الحال، كما في (7/أ) من حيث كانت إحدى الحالين مؤنثة والأخرى مذكرة، ومن حيث كان أحد الاسمين مؤنثا والآخر مذكرا ؛ كما ألمحوا إلى اللبس في ذلك، كما في (7/ب). إلا أن وسيلتهم في نسبة كل حال إلى صاحبها، عند عدم ظهور ذلك، هي القول بالتناظر أ، أي : جعل أول الحالين، في مثل (7/ب) لثاني الاسمين وثاني الحالين لأول الاسمين. وعلى هذا تعودالأحوال إلى أصحابها على نحو تناظري، هكذا :

(8) لقيت زيدا مصعدا منحدرا

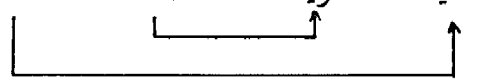

ويحق للمرء هنا أن يتساءل : لم لا يتم رد الأحوال على أصحابها على أساس أن الأول للأول والثاني للثاني وهكذا، أي : على نحو تقاطعي، كما يلي :

(9) لقيت زيدا مصعدا منحدرا ؟

بل يمكن لأحدنا أن يتساءل : ما الذي يمنع مثل (مصعدا منحدرا) أن يكون حالا متعددة لـ (زيد) وحده، لا حالا متعددة من متعدد ؟ مثل هذه التساؤلات تجلّي لنا ضعف بعض الضوابط التي اعتمدها النحاة لحركة الحال ولتعيين صاحبها. وبناء على هذا، فإن ضابطا أكثر صرامة ووضوحا يعد ضروريا لاحسان تعيين صاحب الحال بحيث لا يخطئه السامع أو القارىء.

ضابطا الموقعية وأمن اللبس :

على أنه يبدو لي أنّ لفت الانتباه إلى موقع الحال الأصلي ذو أهمية في وضع ضابط حركتها؛ إذ يفترض في الحال أن تحل في الموقع التالي مباشرة لموقع صاحبها[7]، كما يتضح في الشاهدين التاليين :

(10) أ ــ «وسخّر لكم الشمس والقمر **دائبين**[8]»

ب ــ تقول ابنتي إنّ انطلاقك **واحدا**
إلى الروع تاركي لا أبا ليا[9].

وأفترض ابتداء أن تحرك الحال تقدما أو تأخرا مرتبط على نحو وثيق بعدم قيام لبس في تعيين صاحب الحال؛ وعليه فإنه يفترض أن المعنيّ، في المقام الأول، بتقدّم الحال أو تأخرها هو صاحبها لا العامل فيها،

---

(6) ينظر مثلا : ابن عقيل 1 / 651 ــ 652.

(7) أشار مهدي المخزومي : في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، ط 3، 1985؛ ص 113، إلى هذا، وإلى إمكان تحرك الحال في بعض الظروف؛ غير أنه لم يشر إلى ضوابط النحاة علاوة على مناقشتها. أما عباس حسن : النحو الوافي (4م)، دار المعارف، القاهرة 1964؛ 298/2 ــ 299، فقد أشار إلى ترتيب الحال مع صاحبها، وكان متابعا للنحاة القدماء في ذلك؛ بل لقد ذكر من الأمثلة (ص 299) ما يجعل الحال (متقدمة) فيها من إسم ليست له في الحقيقة. وقد ذكر (300/2 ــ 302) ترتيبها مع عاملها انطلاقا من طبيعة العامل وظروفه.

(8) إبراهيم 33/14

(9) ينظر : ابن عقيل 644/1

كما هو الأمر عند القائلين بأثر العامل في حركة الحال. فعلى الرغم من أن الحال تأخرت عن الموقع المباشر لموقع صاحبها في مثل :

(11) أ ــ إذا المراء أعيتهِ المروءة **ناشئا**
فمطلبها كهلا عليه شديد

ب ــ «وأرسلناك للناس **رسولا**»[10]

فإن صاحب الحال ظاهرة التعيّن ؛ لعدم صلاحية شيء مما سبقه ليقوم بوظيفة صاحب الحال؛ فكان هذا هو الذي جوّز تأخره. فهل يصدق هذا أيضا في تقدّم الحال ؟

للاجابة على السؤال السابق، يحسن تأمل الأمثلة الموالية :

(12)أ ــ رأيت **غيرَ مكترث** محمدا،
ب ــ رأيت محمدا **غيرَ مكترث**.

من البديهي أن الحال (غيرمكترث) في موقعها في (12/أ) تعني ما لا تعنيه في موقعها في (12/ب) ؛ فهي في الأول حال من الرائي، لكنها في الثاني حال من (محمد) المرئي. وإنه لمن العسير على أحدنا أن يقول أن (غير مكترث) في (12/أ) حال من (محمد)، أو أنها في (12/ب) حال من الرائي. وإذا كنا ممن يجوّز وقوع مثل (غير مكترث) في المثالين السابقين حالا من المركب الاسمي الذي يريد، تقدّم أو تأخّر، فليس من أحد قادرا على الادعاء بوجود ضوابط لتعيين صاحب الحال، ولن يستطيع أحد أن يزعم أن ما مضى من أمثلة في (12) غير ملبس.

ولما كان الفعل (رأى) في (12/أ،ب) متصرفا، من قبل أنه لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتداء أو القسم ــ كما يعرّفون التصرف[11] ــ فإنه يفترض أن النحاة يجيزون، مثلا، أن تتقدم الحال (غير مكترث) على الفعل (رأى) إنْ في (12/أ) (12/ب). فإذا كان تقدم الحال جائزا استنادا إ فكرة كون العامل متصرفا، فكيف إذاً يكون في مك أحدنا أن يعيّن صاحب الحال في قولنا :

(13) **غيرَ مكترث** رأيت محمدا ؟

بل كيف يكون في مقدور أحدنا أن يقطع إذا كانت الحال قد تقدمت من موقعها في (12/أ) من موقعها في (12/ب) ؟ هذا الاشكال يوقعنا ف الركون إلى فكرة العامل (من حيث تصرفه أو عد تصرفه) والتي تقول بجواز تقدم الحال إلى ما قب الفعل سواء أكان صاحب الحال ضمير فاعل الفع (رأى) في (13) أم المفعول (محمدا). وهذا يعني أ ربط حركة الحال، تقدّما، بالعامل يفتقر إلى التدقيق على الأقل في ضوء الأمثلة آنفة الذكر.

لكن، ما مدى صلاحية مبدأ علاقة الالباس أو عدمه، بموقع الحال ؟

وللاجابة نتساءل : كيف يمكن تعي صاحب الحال فيما يلي :

(14) رأى محمد **متكئا** خالدا

(15) رأى محمد خالدا **متكئا**

(16) رأى **متكئا** محمد خالدا

(17) **متكئا** رأى محمد **خالدا**،
على سبيل التمثيل ؟

من العسير أن يدعي أحدنا أن هذه البن ترجع جميعا إلى بنية أصلية واحدة، إذ ليس من اليس أن نتصور حرية في حركة الحال ــ كما تشير المواد التي احتلتها الأحوال فيما سبق من أمثلة ــ ع الرغم من أن هناك أكثر من إسم يصلح لأن يكو

(10) النساء 79/4.
(11) ينظر، مثلا : محمد بن علي الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني (مجلدان) : دار إحياء الكتب العربية، مصر(غير مؤرخ)؛ 179/2.

صاحبا لتلك الحال. القول بتحول ثلاثة من الأمثلة لسابقة عن رابعها يقتضي، كما سبقت الاشارة، أن يحظى الحال بقدر كبير جدا من حرية التنقل؛ ويقتضي كذلك أن يُهمَل أحدُ الاسمين، عند إرادة تعيين صاحب الحال، من غير ما مسوّغ لائق. فإذا ما أخذنا بفكرة موقع الحال، المباشر للاسم، مقترنة بمبدأ جلاء صاحب الحال في كل حال، كانت النتيجة أن (متكئا)، في (14) مثلا، حال من (محمد)، وأنها في (15) حال من (خالد)، أما في (16) و(17) فحال من (محمد) ؛ وذلك لأنه لو كانت (متكئا) حالا من (خالد) فيهما، لكان تقدم هذه الحال مؤديا إلى اللبس في تعيين صاحبها ؛ إذ هي في موقعها فيهما ــ لو كانت أصلا حالا من (خالد) ــ غير متعينة من أحدهما. وعليه فإنه يمتنع تقدمها على صاحبها (خالد) إلى موقع آخر على الاطلاق مادام التركيب متضمنا لاسم آخر قد ينازع فيها. ف (متكئا) في (16) و(17) متقدمة من موقع مباشر لموقع (محمد) ليس لغير؛ إذ أن تقدمها من هذا الموقع يؤدي إلى لبس في تعيين صاحبها. وفي (14)، مرة أخرى، لايمكن أن تكون (متكئا) حالا من (خالد) استنادا الى فكرة الموقعية، واستنادا كذلك إلى أن التقديم المفترض ينزل الحال موقعا تكون فيه عادة الحال الخاصة ب (محمد) و ما ماثله. لكن، كيف تبدو حركة الحال إذا ما كانت (أي : الحال) متعددة لتعدد أصحابها ؟ فقد تضمن البنية إسمين وحالين بحيث أن كل حال قد نزلت في الموقع المباشر لموقع صاحبها، كما يلي :

(18) رأى محمدٍ **متأملا** خالدا **متكئا** ؛

فما إمكانات تحرك أي منهما ؟

والحق أنه انطلاقا من مبدأ الموقعية ووجوب انتفاء اللبس، فإنه يحظر على (متكئا) أن تتقدم إلى أي من المواقع الكائنة قبل لفظ (خالد) ؛ في حين تتحرك (متأملا) إلى أي موقع قبل (محمد) صاحبها، ويُحظر عليها (أي : على (متأملا)) أن تتحرك متأخرة إلى أي موقع. إذ لو حدث أن تأخرت إلى ما بعد (خالد) مباشرة، أو إلى ما بعد (متكئا)، لعدّت حالا أخرى من (خالد)؛ إذ لا تتضمن البنية وسيلة تمكن من رد (متأملا)، إذا ما أخرت، إلى صاحبها الحقيقي.

والحق أن لمبدأ الوقاية من الالباس نظائر في أكثر من باب نحوي؛ فلقد أشار النحاة مثلا[12] إلى ضرورة التزام كل من المبتدأ و الخبر موقعهما عند استوائهما في التعريف أو التنكير إلا بقرينة تمكن من تعيين المبتدأ أو الخبر عند التقديم أو التأخير؛ وبعدم توافر مثل هذه القرينة يكون أولهما ذكرا هو المبتدأ. ولقد قال النحاة بشيء قريب من هذا حين ألزموا[13] كلا من الفاعل والمفعول مكانه حين لا يظهر الاعراب في كل منهما، وحين لا توجد في الوقت نفسه قرينة تعيّن أحدهما عند التقديم أو التأخير. وعليه، فليس استخدام مبدأ الالباس أو عدمه بدعا هنا.

هذا، وإن كون الحال، ككثير غيرها، فضلة يعني أنها من الملحقات. فإذا كانت الجملة إنما تنعقد، مثلا، بفعل وفاعل ــ عند الجميع ــ إضافة إلى المفعول في بعض الأحيان ــ فهذا يعني أن الفضلات لا تنعقد بها الجمل. بعبارة أخرى، إن ما تنعقد به الجملة يقتضي أن يكون فرعا على أعلى رمز مميز للجملة، في حين تكون الفضلات أو الملحقات فروعا على ما تنعقد به الجملة. ولما كانت الحال ــ عموما لا تفصيلا ــ تُحمَل على صاحبها، فهذا يعني أنها فرع على صاحبها؛ أي أنها تقع تالية له؛ وعليه فإن

(12) ينظر، مثلا، ابن عقيل، شرحه 231/1 ــ 234

(13) ينظر، مثلا، ابن عقيل، شرحه 486/1 ــ 488

ظهورها في غير موقعها الواجب لها، يعني تحركها من ذلك الموقع تقدما أو تأخرا. ويُفترض في مثل هذا التحرك أن يستند إلى ضوابط تمكن من تعيين صاحبها، وإن لا يستندْ الأمر إلى ضوابط كهذه، يضع الغرض، ونسلم أنفسنا إلى الالباس.

أشكال الضمائر المتصلة قبل الحال :

لاشك في أن التركيبات التي تتضمن أكثر من ضمير متصل ببنية صرفية واحدة، وتُولَى فيها هذه الضمائر حالا خالية من العلامات التي تصل هذه الحال بأحد تلك الضمائر، لاشك في أنها بحاجة إلى ما يعيّن صاحب الحال فيها، ويضبط حركة تلك الحال. فقد يقال في مثل :

(19) رأيته **متكئا**

لم لا تكون (متكئا) حالا من ضمير المتكلم الفاعل ؟ يسوّغ مثل هذا التساؤل أنه ليس بالامكان إنزال الحال في الموقع التالي مباشرة لهذا الضمير بسبب من اتصال ضمير الغيبة؛ فاتصال الضمائر هذا قد يُلبس صاحب الحال؛ ولذا يبدو (متكئا) هنا صالحا لأي من الضميرين.

وعندي أن بنية كهذه لا تتضمن في الحقيقة لبسا كهذا المزعوم أخذاً بمبدأ الموقعية الذي يفرض إعطاء الحال للاسم السابق عليها مباشرة مادام صالحا لذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنناإذا ما أردنا أن تكون هذه الحال لضمير المتكلم، جعلناها مقدمة هكذا :

(20) **متكئا** رأيته،

على أساس أن موقعها بعد (تاء) الفاعل، لا على أنها مقدمة من موقع بعد ضمير المفعول؛ والمشجر التالي يوضح هذا التصور :

(21)

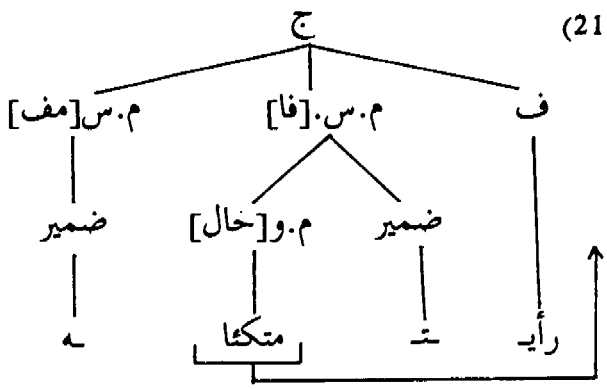

وحركة الحال إلى الأمام في مثل هذا واجبة بسبب من اتصال ضمير المفعول.

كذلك يمكن جعل هذه الحال من ضمير المتكلم، مرة أخرى، باستخدام الحال الجملة التي تتضمن من الروابط ما يصلها بيسر بصاحبها الحقيقي المراد وهو الضمير فاعل الفعل (رأى)، هكذا :

(22) رأيته **وأنا متكىء**.

ويكون تحرك هذه الحال الجملة (تأخرا) واجبا مع اتصال (واو) الحال بها. وبناء على هذا،فإن الحال (متكئا) ـــ في موقعها الذي تظهر فيه في المثال (19) ـــ متعينة للضمير الذي يسبقها مباشرة؛ ويمتنع، نتيجة لذلك، تقدمها، هكذا :

(23)

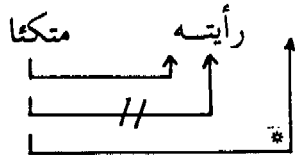

(إذ يشير السهم الصغير إلى ارتداد (متكئا) على صاحبها ضمير الغائب المتصل المذكر المفرد ؛ ويشير السهم الثاني المتوسط المُعْلَم بقاطعتين إلى عدم صحة ارتداده على ضمير المتكلم؛ في حين يشير الثالث الأكبر المُعْلَم برمز النجم إلى عدم أصولية تقديم هذه الحال).

إن بنية مثل (20) أصولية بالتأكيد؛ وغير الصحيح هو التفسير القائل بجواز وقوعها حالا من ضمير المفعول مقدمةً على الفعل. فأصوليةُ التقديم ولحنُه ليسا محكومين، في نظر هذه الدراسة، بالعامل من حيث تصرفه أو عدم تصرفه، كما رأى جمهور النحاة، ولكن بعدم الالباس. إن الحكم بعدم صحة وقوع (متكئا) قبل الفعل في مثل (20) ليس مطلقا، ولكنه مقيد بكونه حالا من ضمير المفعول. فتقدمه إذا جائز حين يكون حالا من ضمير الفاعل المتصل ؛ بل قد يكون هذا التقدم واجبا لانتفاء إمكان وقوعه (أي وقوع الحال) مباشرا لموقع صاحبه بسبب من ضمير المفعول المتصل ؛ وفصل الضمير المتصل غير جائز مادام الاتصال متأتيا(14).

لقد سلفت الاشارة إلى أنه يمنع الحالَ، عند النحاة، من التقدم على عاملها كونُ العامل غير متصرف؛ وقد ذكروا(15) أن مما يجعل العامل غير متصرف كونُه فعلا جامدا، كفعل التعجب الذي منعوا تقدم الحال معه عليه أو على صاحبه؛ أو كونه صفة تشبه الجامد كإسم التفضيل؛ أو كونه إسم فعل، مثلا، كما يظهر في الأمثلة الموالية على التتابع :

(24) ما أحسنه **مقبلا**،

(25) هو أفصح الناس **خطيبا**،

(26) نَزالِ **مسرعا**.

فالأحوال المذكورة في الأمثلة السابقة مُنِع تحريكها بالتقديم لصفة رأوها فيما عُدّ، سابقا، من العوامل، هَذه الصفة هي عدم التصرف. والحق أن تقديم الحال فيما مضى محكوم بمدى الاهتمام بهذه الحال: فإذا كان «الاقبال» هو المثير للتعجب، في (24) ؛ أو كانت «الخطابة»، في (25) هي الحافزة على التفضيل ؛ أو كان «الاسراع» هو المراد قبل كل شيء، في (26)، فليس هناك من سبب تركيبي يمنع الاحوال السابقة من أن تتقدم على ما سموه العوامل اللهم إلا إذا كنا نجيز إيقاع (خطيبا)، مثلا، تمييزا لا حالا ؛ فيكون المانع من عدم التقديم هو كونه تمييزا.

لقد عدّ النحاة(16) وقوع الفعل صلة لحرف مصدري، أو تاليا للام الابتداء أو القسم من أسباب عدم تصرف الفعل العامل، كما سلف، وامتناع تقدم الحال تبعا لذلك عليه، كما يظهر كل ذلك فيما يأتي، على التوالي :

(27) رجوته أن يأتي **مسرعا**

(28) إنّي لأزورك **مبتهجا**

(29) لأزورنّ **راضيا** محمدا.

حقا يعد تقدم (مسرعا)، في (27)، ممتنعا: أما تقدمها على (يأتي) فلأنه لا يجوز أن يفصل بين (أنْ) والفعل بعدها فاصل من حيث كانا وحدة متماسكة ؛ وأما تقدمها على (أن يأتي) معا فلأن (أنْ) أداة مصدّرة لا يجوز لعنصر، من العناصر الواقعة في حيزها، أن يتجاوزها مع بقاء ذلك العنصر على إعرابه الذي اكتسبه من موقعه داخل بنيته الأصلية ؛ فهي (أي: أنْ) تقف حاجزا يمنع تسرب شيء مما بعدها — حاملا إعرابه السابق — إلى ما قبلها. أما امتناع تقدم (مبتهجا)، في (28)، على (أزورك) فلسبب تيسر ملاحظته، استنادا إلى ما سبق تقريره، هو أن هذه الحالَ حال من ضمير المخاطب المتصل ؛ وتقدمها يؤدي إلى توهم كونها حالا من غير ذلك الضمير؛ وذلك لوجود ما يصلح أن تكون هذه الحال منه،

(14) ينظر، مثلا : ابن عقيل، شرحه 99/1

(15) ينظر، مثلا : علي بن محمد الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ضمن حاشية الصبان) (بجلدان)؛ دار إحياء الكتب العربية، مصر (غير مؤرخ)؛ 180/2

(16) ينظر، مثلا : الصبان، حاشيته 179/2

كما يظهر فيما يلي :

(30) * انّي لمبتهجا أزورك (...)

فلو كان تقدم (مبتهجا) جائزا، على النحو الذي مضى في (30)، لأوهم ذلك أنها حال من ضمير المتكلم فاعل الفعل (أزور)؛ مع أنه لا يوجد ما يدل على حدوث التقديم أو على أنها حال من ضمير المخاطب. أما أنْ تُقَدّم (مبتهجا) على (لأزورك)، أي على الفعل متصلا باللام، فهو كذلك ممتنع للسبب المذكور آنفا، وهو أن التقديم يوهم وقوعها حالا من ضمير المتكلم المتصل ب (إنّ) ؛ ولسبب آخر لاحظه النحاة بحق، هو كون (لام) الابتداء مانعة من تسرب ما بعدها ــ حاملا إعرابه السابق ــ إلى ما قبلها ؛ فهي حاجز مانع من التجاوز. ولو وقعت (مبتهجا) قبل (لأزورك)، لما وجدنا مسوّغا يبيح لنا القول بالتقدم لعدم توافر ما يشير إليه ؛ ولما وجدنا شيئا يمنع من نسبتها إلى ضمير المتكلم المتصل ب (إنّ) ؛ كما يظهر ذلك فيما يلي :

(31) * إنّي مبتهجا لأزورك (...) ؛

ف (مبتهجا)، هنا وبعد التقدم، حال مباشرة من ضمير المتكلم في (إنّي). هذا، وما قيل في (لام) الابتداء ــ من حيث عدّها حاجزا ــ يقال في (لام) القسم في (29).

منع التقديم وعلاقته باشكال معنوية العامل :

إن من الأمور التي تجعل العامل، حسب تصور النحاة، غيرَ متصرف كونُه عاملا معنويا : أي لفظا تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماءالاشارة وحروف التمني والتشبيه، وكالظرف والجار والمجرور وماإلى ذلك[17]. ولهذا فقد رُبطت حركة الحال تقدما بمثل هذا النمط من العوامل. وقد مُثّل للأحوال مع هذه العوامل المعنوية المزعومة كما يلي :

(32) تِلكِ هند **مجردةً**

(33) ليتَ زيدا **أميرا** أخوك

(34) كأنّ زيدا **راكبا** أسد

(35) زيد عندكَ **جالسا**

(36) زيد في الدار **نائما**

فالأحوال (وهي الموسومة بخط تحتي واحد). فيما سبق، محظور عليها أن تتقدم على عواملها المعنوية (المُعْلَمة بخطين تحتيين). إن حظر النحاة لمثل هذ التقديم، أو تجويزَهم له. مفتقر إلى التفسير المقنع: هذا، مع العلم أن حركة الأحوال المحتملة فيما مضى ليست، في الحقيقة، مقصورة على المواقع الكائنة قبل هذه العوامل المزعومة. بل إن منع تحريك الحال إلى الموقع التالي لهذه العوامل، أو تجويزه، في حاجة إلى تفسير مناسب.

أما المثال (32)، فإن حركة (مجردة) إلى ما قبل (تلك) ــ وهو المعدود عاملا ــ ممتنعة حقا ليس لأن العامل معنوي غير متصرف، ولكن لأن في التركيب إسمين يصلح أن تكون الحال من أحدهما ؛ وعليه فإن التقدم يُخْلِص هذه الحال لاسم الاشارة؛ فليس هناك من دليل يشهد على ملكية (هند) لهذه الحال. كذلك يُحظر تقدم (مجردة) إلى ما بعد (تلك) وقبل (هند) للسبب الآنف نفسه. وحين تكون الحال من إسم الاشارة وواقعة بعده مباشرة فإنه يجوز أن تتحرك إلى ما قبله؛ لأن هذا التحرك لا يخرق الأساس الذي سبق ذكره. هذا علاوة على الفارق الدلالي بين وقوع الحال (مجردة) بعد إسم الاشارة مباشرة، ووقوعها بعد لفظ (هند) ؛ ففي الموقع الأول يكون المشار إليه (حالَ كونه ملتبسا بالتجرد ساعة الاشارة)

(17) ينظر، مثلا : الأشموني، شرحه 180/2 ــ 182

هو هندا ؛ وفي الموقع الآخر يكون المشار إليه هو هندا (حال كونها ملتبسة بالتجرد). قد يقال : مادام المشار إليه هو (هندا)، فلا فرق بين أن تكون الحال لاسم الاشارة وأن تكون ل (هند). لا يقال ذلك لأن حال التجرد في المشار إليه (في الموقع الأول) هو سبب إسناد (هند) إلى المشار إليه ؛ ولأن حال التجرد في (هند) (في الموقع الآخر، أي كما في (32)) هو سبب الاشارة إليها. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن القول بأن المشار إليها ــ بصرف النظر عن تجردها أو عدم تجردها ــ تشبه (هندا) أو هي (هند) حال كونها مجردة (أي: عندما تكون الحال تالية ل (هند)) ؛ وأن المشار إليها حال كونها مجردة (بوقوع لفظ الحال تاليا لاسم الاشارة) تشبه (هندا) أو هي (هند) بصرف النظر عن تجردها أو عدم تجردها.

وأما المثالان (33) و(34) فإن تحرك كل من (أميرا) و (راكبا) فيهما إلى ما قبل (ليت) و(كأن)، على التوالي، محظور للصدارة التي لكل منهما؛ فهما حاجزان مانعان من تسرب عنصر الحال ــ حاملا إعرابه ــ من حيز كل منهما إلى الخارج. وأما تحركهما إلى ما بعد (ليت) و(كأن) مباشرة، فذلك أيضا محظور بسبب من عدم التسامح في حركة المكونات في البنى المماثلة، أي البنى المنسوخة بمثل هذه الحروف، إلا إذا كان بعض هذه المكونات أشباه جمل، كما يقولون ؛ فقد كثر التسامح في أن تترك أشباه الجمل مواقعها إلى مواقع مناسبة أخرى.

وإذا ما تأملنا في المثال (35)، وجدنا أن بنيته تتضمن اسمين يطابقان الحال في الجنس والعدد؛ وهذا من شأنه أن يدفع إلى الشك في صحة مجيء الحال من أي منهما. هذان الاسمان هما : (زيد) وضمير المخاطب المتصل بالظرف (عند). من هنا امتنع تقدمه إلى ما قبل هذا الظرف وبعد (زيد) حتى لايقوم وهم بأن الأخير (أي : زيدا) صاحبُه. وما امتنع تقدمه على هذا النحو ولذلك السبب حُظِر كذلك تقدمه (وهو حال من ذلك الضمير) إلى ما قبل (زيد). وبهذا لا يكون العامل المعنوي (عند) سببا في امتناع تقدم الحال (جالسا).

يبقى بعد هذا المثال (36) ؛ ف (نائما)، فيه، ممتنعة التقدم لا لأن العامل المزعوم (في الدار) غير متصرف، ولكن لأنه ــ في موقعه الذي يظهر فيه ــ حال من الضمير المستكنّ، كما يعبر النحاة، في الجار والمجرور؛ وهو ممتنع كذلك للسبب الدلالي، المشار إليه آنفا في المثال (32). هذا على الرغم من تجويز الكوفيين وبعض البصريين[18] لمثل هذا التقدم؛ فقد قيل أن السماع وارد[19] بتقدم الحال على عامله شبه الجملة. من ذلك قول النابغة[20] :

(37) رهطُ ابنِ كوزٍ **مُحقِبي أَدْراعِهم**
فيهم ورهطُ ربيعةَ ابنِ حُذارِ،

وقول الآخر :

(38) بنا عاذ عَوْفٌ وهو **بادىءَ ذلة**
لديكم فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصرا.

غير أن النظر إلى كل من (محقبي أدراعهم) و (بادىء ذلة) على أنهما حالان مقدمتان على الجار والمجرور (فيهم) والظرف (لدى) في (لديكم)، على التوالي، لا مسوّغ له على الاطلاق؛ إذ ليس هناك من دليل على التقديم. ويضارع الشاهدين (37) و(38) الآيتان التاليتان، على سبيل التمثيل :

(18) الأشموني، شرحه 181/2

(19) السابق نفسه 181/2 ــ 182

(20) ينظر : العيني في ذيل الأشموني 181/2

(39) أ ــ «قال الذين استكبروا إنّا **كُلٌّ** فيها»[21]

في قراءة النصب في (كلَّ)[22]،

ب ــ «وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته... والسموات **مطوياتٌ** بيمينه»[23]

في قراءة النصب في (مطوياتِ)[24].

ومهما يكن من أمر عدم تجويز جمهور النحاة تقديم الحال على عاملها شبه الجملة، وعلى الرغم من رأى هذه الدراسة بعدم وجود تقديم في الآيتين السابقتين والشاهدين (37) و(38)، فإن هذه الشواهد كلها تنقض فكرة تأثير العامل في تقديم الحال، كما تنقض فكرة كون شبه الجملة عاملا ضعيفا يمتنع لأجله تقديم الحال التالي له.

يضاف إلى ما سبق من مناقشة أن الحال في المواقع التي ظهرت فيها في الشواهد السابقة، يفيد غير ما يفيده وقوعها بعد شبه الجملة. وقد سبقت الاشارة إلى الفرق الدلالي.

هذا، وقد كان من المنتظر أن يحتج المجوّزون، لتقدم الحال على الجار مع مجروره[25]، بالشواهد التي ذكرها النحاة[26] مانعا أكثرُهم فيها من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف. هذه الشواهد احتج بها نحاة آخرون، من ناحية أخرى، على جواز التقديم. مهما يكن من أمر، فقد يكون من المفيد أن ننظر في بعض هذه الشواهد لنرى مدى انطباق ما قررته هذه الدراسة من ضوابط لحركة الحال تقديما، ولنتبين من جهة أخرى صحة تفسير المانعين من تقديم الحال على صاحبها المجرور وبالحرف ؛ ذلك التفسير[27] القائم على فكرة العامل ضعيف ؛ فتعلق العامل بالحال، في أنظارهم، تال لتعلقه بصاحب الحال «فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين...». من هذه الشواهد ما يلي :

(40) تسلّيت **طُرّاً** عنكِم بعد بَيْنِكم
بذكراكُمُ حتى كأنكُمُ عندي،

(41) لئن كان برد الماء **هيمان صاديا**
إليّ حبيبا إنّها لحبيبُ،

(42) **غافلا** تَعْرُضُ المنيةُ للمَرْ
ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حين إباءُ،

(43) فإن تَكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ
فلن يذهبوا **فَرْغاً** بقتلِ حِيالِّ.

فعند التأمل في الأول منها (أي في (40))، يتجلى كيف أن التقديم كان سائغا لعدم كسره قاعدةَ انتفاء اللبس في تعيين صاحب الحال؛ فعلى الرغم من أن صاحب الحال، فيه، الضميرُ المتصل في (بينكم)، وعلى الرغم أيضا من وجود إسم قبل هذا الضمير، فإن هذا الاسم لايصلح أن يكون صاحبا للحال بدلا منه (أي من الضمير). من هنا، فقد ظلت القاعدة القائلة بعدم جواز تقديم الحال ــ إذا كان التركيب متضمنا إسمين يصلح أن تكون الحال من أحدهما ــ

(21) غافر 48/40

(22) الزمخشري، الكشاف 171/4

(23) الزمر 67/39

(24) الزمخشري، الكشاف 144/4

(25) مع فارق هو أن المجرورَ صاحبُ الحال

(26) ينظر، مثلا : الأشموني والصبان 176/2 ــ 178

(27) الأشموني، شرحه 176/2

سليمة لم تمسّ؛ وهذا يعني أن لزوم الحال في بعض الأحيان لموقعها يضمن أن تُسنَد الحال إلى صاحبها المراد. أما هنا فإن ضمير المتكلم المفرد لا يصلح أن يكون صاحبا للحال (طرّا) لأنها إنما يشار بها إلى متعدد.

أما الشاهد (41)، فإنه على الرغم من أن كلا من الحالين (هيمان) و(صاديا) مفرد مذكر يصلح لأن يكون، من هذه الناحية، حالا من كل من ضمير المتكلم المتصل في (إليّ) و(الماء)، فإن المعنى ينفي أن يكون أحدهما حالا من (الماء) ؛ فمثل هذه الحال لا يلتبس بها إلا الحيّ، وربما الحيّ العاقل. وهكذا يكون قد توافر مع التقديم أمن اللبس في تعيين صاحب الحال الحقيقي.

وأما الشاهد (42)، فقد تقدمت فيه الحال (غافلا) على صاحبها وعلى عاملها، كما يرى النحاة؛ غير أنها لا تصلح إلا حالا من لفظ (المرء) المتأخر الذي لا يوجد قبله ما يصلح الالتباس بها. ومثل هذا يقال في (فرغاً)، في الشاهد (43)، والتي لاتصلح إلا حالا من (قتل«حبال»)؛ ف (الفرغ) لا يكون إلا من القتل أو المقتول لا من القاتل الذي يشير إليه الضمير المتصل في (يذهبوا). فعلى الرغم من أن (فرغا) مصدر، والمصدر يصلح حالا من المفرد وغيره، إلا أن المعنى المتعارف عليه أن الهدر لا يكون إلا للمقتول ولدمه.

هكذا إذا كان التقديم في الشواهد السابقة واقعا في ظل انتفاء اللبس في تعيين صاحب الحال الحقيقي. وهكذا، أيضا، لم يكن لمسألة جرّ صاحب الحال ــ بالحرف ــ أثر في منع تقديم حاله عليه، ضعيفا كان هذا الحرف أم قويا في إيصال عمله إلى معموله صاحب الحال. الأمر الضروري الذي لابد من ملاحظته، عند إرادة التقديم، هو بقاء اللبس ــ في تعيين صاحب الحال الحقيقي ــ مأمونا.

امتناع تقديم الحال المؤكّدة لمضمون الجملة :

إذا كان لنا أن ننهي الحديث في هذه المسألة التركيبية من باب الحال[28]، فبتجلية الأمر فيما سموه الحال المؤكّدة لمضمون الجملة قبلها؛ تلك الجملة التي اشترطوا أن تكون اسمية : ركناها معرفتان جامدتان. مثل هذه الحال حُظِر أن تتقدم على صاحبها الجملةِ، أو أن تتوسط بين ركنيها[29]. وقد يُمثَّل لهذه الحال بما يلي :

(44) أنا محمد **معروفا**،

(45) هو الحق **لا شكّ فيه** ؛

فكل من (معروفا) و(لا شك فيه) يجب أن تلتزم موقعها ؛ ولذلك يُحكَم على التقديم بعدم الجواز استنادا إلى أن المؤكّد يُفترَض أن يتلو مؤكَّده ؛ فما يلي محكوم عليه باللحن أو بأنه غير أصولي :

(46) * **معروفا** أنا محمد (...)

(47) * أنا **معروفا** محمد (...).

وعندي أن هذه الحال، سواء أكانت مفردا أم جملة، ليست ــ كما قالوا ــ مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. هذه الحال يتغير، في الحقيقة، صاحبها بحسب موقعها : فهي، من حيث المواقع التي يجوز لها أن تنزلها، صالحة لأن تكون في نهاية البنية ــ كما في (44) و(45) ؛ أو أن تتوسط بين ركني الجملة، كما في (46) و(47) ؛ أو أن تكون في أول الكلام. أما من حيث حركتها، فمحكومة بمبدأ أمن اللبس في

(28) وربما كان لمسألة التقديم هذه نظير في هذا الباب، كباب التمييز.

(29) ينظر،مثلا : الأشموني والصبان 185/2 ــ 186.

تعيين صاحبها الحقيقي. فإذا ما كان صاحبها المراد هو (محمدا)، فتقدمها ــ سواء إلى ما قبل (محمد) أم إلى أول البنية ــ محظور ؛ لأن هناك ما تصلح له حالا، وهو (أنا). وهي في موقعها بعد (محمد) ذات دلالة غير الدلالة التي تكون للتركيب إذا ما وقعت الحال بعد الضمير (أنا) ؛ تلك الدلالة التي سبق بيانها عند الحديث على المثال (32). وأما حركة هذه الحال إذا كانت من (محمد) وواقعة بعده، فجائزة تقدما إلى أول الكلام؛ لأن مثل هذا التقدم لا يخرق القاعدة التي تكرر تقريرها.

صلاحية الحال لأكثر من إسم :

ما أكثرأن ترد الحال وفي الكلام غيرُ إسم يناسبه أن تكون الحال المذكورة منه. فهناك العديد من الآيات القرآنية(30) التي تضمن كل منها حالا واحدة تصلح أن تكون لأكثر من إسم في الكلام؛ لكن هذا لا يعني جواز حمل الحال على أي إسم صالح تضمنه الكلام ؛ ذلك لأن آخر مذكور من الأسماء يتعين أن يكون صاحبا للحال ما توافر فيه، أولا، ما يصلحه لذلك ــ شكلا ــ من حيث الجنس والعدد ومن حيث تَضَمُّن الحال ما يربطها في الغالب به ؛ وما توافر، ثانيا، ما يجعل المعنى متناسبا إذا ما ردّت الحال عليه. وهذا يعني أن مجرد توافر هذين الشرطين في أكثر من إسم في الكلام لا يعني جواز ردّ الحال على أي إسم شئنا؛ بل لا بد من تعيين آخر الأسماء ذكرا صاحبا لتلك الحال.

ولعل من المفيد أن نعرض لبعض الشواهد، التي قيل أن الحال ممكنة فيها من أكثر من إسم، مطبّقين المبدأ المشار إليه وملتفتين باستمرار إلى ضرورة توافر الشرطين المذكورين في صاحب الحال. من هذه الشواهد الآية التالية :

(48) «**فأتت به قومها تحمله**»(31)

فجملة (تحمله) تتضمن ما يربطها بالضمير فاعل الفعل (أتت)، وبالضمير المجرور في (به). فحين تتضمن البنية قرينة تعين صاحب الحال من غير لبس، يتوقف الأخذ بمبدأ الحال للأقرب. وفي هذا الشاهد كان الموقع الأقرب هو القرينة الوحيدة لتعيين صاحب الحال. كما أن الموقع الذي حلت فيه هذه الحال يقضي بأن تحمل على أقرب مناسب؛ وعليه فإنها ترد مباشرة على الأخير، أي على الضمير المجرور في (به).

ومن ذلك أيضا :

(49) «**ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزّا**»(32)

فجملة (تؤزهم...) ترتبط ب (الكافرين)، حالا، مثلما ترتبط بـ (الشياطين). على أن الأول (أي : الكافرين) هو ما نراه صاحبا للحال تعيينا من غير لبس للعلة التي ذكرت في (48).

على مثل هذا يفهم كثير من الآيات القرآنية المتضمنة لأحوال يَصلُح أكثرُ من إسم فيها لأن يُسنَد إليه كل من تلك الأحوال.

إن آخر الأسماء ذكرا لا يتعين باستمرار صاحبا للحال، كما سبقت الاشارة، ولو كان كل من الحال والاسم السابق عليها متضمِّنَيْن لعلامات تُصلِح أحدَهما للآخر من الناحية الشكلية؛ فقد تُرَجِّح القرينةُ حملَ الحال، أحيانا، على الأبعد؛ فالآية :

(30) قام باستقرائها وحصرها الأستاذ : محمد عبد الخالق عضيمة في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الثالث/الجزء الثالث)، مطبعة حسان، القاهرة (غير مؤرخ) ص 44 ــ 51، 73 ــ 81

(31) مريم 27/19

(32) مريم 83/19

(50) «أولئك لهم جنات عدن تجري من تحتهم الأنهار يحلّون فيها من أساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس وإستبرق **متكئين** فيها على الأرائك..»[33].

عد العكبري[34] (متكئين) فيها حالا من الضمير في (تحتهم)، أو من الضمير في (يُحلّون) أو (يلبسون).

لا شك في أن تصور صاحب الحال في كل ما ذكر، على هذا النحو من الاستواء في نسبة الحال إلى كل، غير مقنع وملبس في آن معا.

وعندي أن (متكئين) هذه حال من الضمير في (لهم) في أول الآية، لا من أيٍّ من الضمائر التي ذكرت؛ وذلك لأن الآية تَذكر أكثر من حال من هذا الضمير في (لهم)، الحال الأولى هي : (تجري من تحتهم الأنهار)، والثانية هي : (يحلّون فيها من أساور من ذهب)، وقد عُطِف على هذه الحال حال من جنسها هي : (يلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق)؛ أما الحال الأخيرة فهي : (متكئين...).

فعلى الرغم من صلاحية الضمير في (يلبسون) أو (يُحلون) أو في (تحتهم) صاحبا للحال (متكئين)، فإن المراد لم يكن جَعْل (متكئين) حالا من واحد من الضمائر المذكورة، ولكن من الضمير في (لهم). هذا، علاوة على عدم اتساق المعنى اتساقا محكما إذا ما جُعِل (متكئين) حالا من ضمير الفاعل في (يلبسون) أو (يحلّون).

خاتمة :

يبدو العامل النحوي، بعد ما مضى، غير ذي أثر في ضبط حركة الحال تقدما أو تأخرا؛ بل إنه ليظهر — على فرض الاقرار بوجوده في باب الحال — غير معنيّ من قريب أو بعيد بتقدم الحال أو تأخره. إن ضعف العامل أو قوتَه، أو بعبارة أخرى عدم تصرفه أو تصرفَه، لا يمنع حركة ولا يسمح بها. كل ما في الأمر أن الحال لها في العادة موقع تال مباشرة لصاحبها، وأن مفارقتها لهذا الموقع مرتبطة بظهور صاحب الحال من غير لبس، ويتجلى الدليل على حدوث الحركة — إن تم لها وقوع.

---

(33) الكهف 31/18

(34) أبو البقاء العكبري : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن؛ ط الشرفية، مصر 1303هـ؛ 54/2